أَثَرُ العَنَاصِرِ المَنْطِقِيَّةِ فِي التَّشَكُّلِ الدّلالِيِّ لِلْحَدِّ النَّحْوِيِّ
دِرَاسَةٌ فِي كِتَابِ الطِّرَازِ الأَوَّلِ لِابْنِ مَعْصُومٍ المَدَنِيِّ (ت: ١١٢٠هـ)

الكَلِمَة المِفْتَاحِ: الدّلالَةُ النَّحْوِيَّةُ / المَنْطِقُ / ابْنُ مَعْصُومٍ المَدَنِيُّ

أ.م.د. عَلاء حُسَين الخَالِدِيّ م. د. وَفاء حُسَين عَلِيّ

جَامِعَةُ ديَالَى / كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ الأَسَاسِيَّةِ

dr.alkhaledi@yahoo.com dr.wafa77@gmail.com

المُلَخَّصُ

يُعْنَى هَذا البَحْثُ بِدِراسَةِ مَسأَلَةٍ غايَةٍ في الأهميَّةِ، تَمثَّلَتْ في العَلاقَةِ القائِمَةِ بينَ العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ والدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ لِـ (الحَدِّ النَّحْوِيِّ)، أي: بِـ(أَثَرِ تِلكَ العَناصِرِ في تَشَكُّلِ دلالَةِ الحَدِّ النَّحْوِيّ).

وَقَدْ جَرَى تَفْصِيلُ القَولِ في تِلكَ العَلاقَةِ وذلكَ الأَثَرِ بِناءً على أَساسٍ مُهِمٍّ، يَقُومُ عَلى مَدَى تَوافُرِ الدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ في الحَدِّ الذي يَتَكَوَّنُ مِن تِلكَ العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ؛ وقَد ظَهَرَ لَنَا، جَلِيًّا، أَنَّ الارْتِبَاطَ بينَ الطَّرَفَينِ كانَ وَثِيقًا واضِحًا.

وقَد كانَ ابنُ مَعْصُومٍ المَدَنِيُّ، في كِتابِهِ، مُلْتَزِمًا بِالعَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ في طَرْحِ حُدُودِهِ النَّحْوِيَّةِ، بِمَا يُضَمِّنُها دلالةً نَحوِيَّةً على نَحوٍ مُتَمَيِّزٍ.

المُقَدِّمَةُ

الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأَمينِ، وعلى آلِهِ وأَصحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بِإِحْسَانٍ إِلَى يَومِ الدِّينِ، وَسَلَّمَ تَسليمًا كثيرًا ..

وبَعدُ ..

فإنَّ الحَدَّ النَّحْوِيَّ لا يُفْهَمُ فَهمًا دَقيقًا إلَّا بَعدَ إدراكِ العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ التي يَتَأَلَّفُ منها. ولا شَكَّ في أَنَّ للدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ مَنزِلَةً بارِزَةً في إثراءِ الدَّرسِ النَّحوِيِّ؛ إذْ هي عُنصُرٌ أَساسِيٌّ في فَهْمِ التَّراكيبِ النَّحوِيَّةِ.

مِن أَجْلِ ذَلكَ عُقِدَ العَزمُ في هذا البَحثِ على الرَّبطِ بَينَ الأَمْرَينِ، أي بَينَ كُلٍّ مِنَ (العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ)، و(الدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ)، في (الحَدّ النَّحْوِيّ).

وقد وقع الاختيار على كتابِ (الطِّراز الأَوَّل والكِنَاز لِمَا عليه من لغةِ العرَبِ المُعَوَّل)، الذي أَلَّفَهُ السيِّدُ عليٌّ بْنُ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ مَعْصُومٍ، الحُسَينِيُّ، المعروفُ بابنِ مَعْصُومٍ المَدَنِيِّ، المُتَوَفَّى سنةَ (١١٢٠ هـ).

وهو معجمٌ لغويٌّ كبيرٌ، طُبِعَ منه، ثمانيةُ أجزاءٍ. إِذْ يمثِّلُ، في قناعتِنا، مثلًا ممتازًا للبحثِ والدِّراسةِ والتَّحليلِ؛ ولا سِيَّما في مثلِ هذا النَّوعِ من الدِّراساتِ التي تَتَصَدَّى للجوانبِ التَّطبيقيَّةِ لِلأَفكارِ النَّظَرِيَّةِ التَّجريديَّةِ؛ ذلكَ لأَنَّ هذا المُعْجَمَ تَوافَرَتْ فيهِ جُملةُ أمورٍ، منها:

أَنَّهُ اشتَملَ على مادَّةٍ علميَّةٍ غزيرةٍ جعلتْ منه كنزًا مَعْرِفيًّا، ولا سِيَّما في مجالِ العُلومِ اللغويَّةِ، ومِن بينِها، المادَّةُ التي يَنصَرِفُ بَحثُنا، هذا، لِمُعالَجَتِها بِالدَّرسِ والتَّحليلِ.

وبِسَبَبٍ مِنَ الطَّبيعةِ المُعجَمِيَّةِ التي اصْطَبَغَ بها الكِتابُ، وما تَسوقُ إليه مَنْهَجِيَّتُهُ من توجيهِ العِنايَةِ نَحْوَ تَعْريفِ الأَشياءِ، التي كانَ لِلمُصْطَلَحاتِ نَصيبٌ وافِرٌ فيها، ومِن بينِها، على نَحوٍ أَكيدٍ، المُصطَلَحاتُ النَّحويَّةُ التي كانَ لها، أيضًا، حَظٌّ طَيِّبٌ فيهِ.

يُزادُ على ذلكَ، ما كانَ يَتَمَتَّعُ بِهِ مؤلِّفُهُ مِن حِدَّةِ ذَكاءٍ، وجَودَةِ قَريحَةٍ، فَضلًا عَن تَأَخُّرِهِ الذي مَكَّنَهُ مِنَ الاطِّلاعِ الواعي على مَذاهِبِ القَومِ، واجْتِهاداتِهِم، ومَواضِعِ الخِلافِ الضَّارِبِ بَينَهُم، وما إلى ذلِكَ، مِمَّا يُشيرُ إلى الثَّقافَةِ المَوسُوعِيَّةِ الرَّاقِيَةِ، التي كانَ الرَّجُلُ يَتَوافَرُ عَلَيها، ويَتَمَتَّعُ بِهَا؛ الأَمرُ الذي تَركَ أَثَرًا ظَاهِرًا في الحُدودِ النَّحويَّةِ في مُعْجَمِهِ؛ وَجَعَلَ مِنهَا عَيِّنَةً صَالِحَةً، تَستَحِقُّ أَنْ تُوَجَّهَ إِلَيهَا العِنايَةُ بِالدَّرسِ والتَّحليلِ.

وَاتَّجَهَتْ فِكرَةُ البَحثِ نَحْوَ إبرازِ أَثَرِ العَناصِرِ المَنْطِقِيَّةِ التي يَتَكَوَّنُ مِنها الحَدُّ النَّحويُّ في الدّلالَةِ النَّحويَّةِ فيهِ، وبَيانِهَا، لَدَى ابْنِ مَعْصُومٍ في مُعْجَمِهِ؛ اسْتِنادًا إلى تَقسيمِ الحَدِّ النَّحويِّ على أَنواعِهِ التي تَقومُ، أَساسًا، على حَسَبِ مُكَوِّناتِهِ، أَو عَناصِرِهِ المَنْطِقِيَّةِ، إِذْ يَكُونُ: تَامًّا، أَو نَاقِصًا، أَو رَسْمًا، مَعَ بَيانِ مَدَى تَضَمُّنِ هَذِهِ الأَنواعِ لِلدّلالَةِ؛ تَبَعًا لِلْأَثَرِ الذي تُخَلِّفُهُ تِلكَ العَناصِرُ المَنطِقِيَّةُ في تَشَكُّلِ الدّلالَةِ النَّحويَّةِ.

وتنبغي الإشارةُ إلى أَنَّ البحثَ قد غلبتْ عليه الصِّفَةُ التَّطبيقِيَّةُ باتِّجاهِهِ نحوَ الحُدودِ النَّحويَّةِ؛ بُغْيَةَ تحليلِها والكشفِ عمَّا تَنطَوي عليهِ من دلالةٍ نحويَّةٍ مُتَوَلِّدَةٍ من أثرِ العناصرِ المنطقيَّةِ المُشارِ إليها آنفًا؛ ولعلَّ ذلك تركَ أثرًا واضحًا في مصادرِ البحثِ؛ إذ جاءت، تبعًا لطبيعةِ البحثِ وحاجتِهِ، غيرَ مُتَوَسِّعٍ فيها. وقد دفعتْ طبيعةُ البحثِ هذه، بناءً على ما تَوافَرَ عليه معجمُ ابنِ معصومٍ، من أنواعٍ للحدودِ النَّحويَّةِ، إلى أَنْ يَعمَدَ البحثُ إلى اصْطِنَاعِ أَوْضَاعٍ ومصطلحاتٍ جديدةٍ تُلائِمُ المحتوى الدلاليَّ والمفهوميَّ، لأنواعِ الحدودِ التي تتَّصفُ بـ (التَّمامِ

المنطقيِّ، والدّلالِّي)، بمعنى إتمامِ ذكرِ العناصرِ المنطقيَّةِ كُلِّها، مع إتمامِ الدّلالةِ النَّحويَّةِ فيها أيضًا، بمعنى تَمامِ كُلٍّ منهما. ومنها الحدودُ التي تَتَّصَفُ بـ (التَّمامِ المنطقيِّ، والنَّقصِ الدّلاليِّ)، بمعنى اشتمالِ الحدِّ على العناصرِ المنطقيَّةِ كُلِّها، مع اقتصارِ الدّلالةِ النَّحويَّةِ على عنصرٍ منطقيٍ واحدٍ دونَ غيرِهِ. وقد اكتفى البحثُ بذكرِ نصوصِ الحُدودِ النَّحويَّةِ من كتابِ ابنِ معصومٍ: (الطراز الأول)، مع جملةِ إشاراتٍ إلى كتبِ الحدودِ الأخرى، العامَّةِ والخاصَّةِ، كالتَّعريفاتِ للشَّريفِ الجُرجانيِّ، وحُدودِ النَّحوِ، وشرحِهِ، للفاكِهيِّ.

الحـدُّ وعناصره

الحـدُّ:

لاشكَّ أنَّ الربط بين العناصر المنطقية للحد النَّحوي، والدلالة النَّحوية، أمرٌ دقيق، به حاجة فعلية إلى علم ودراية بتلك العناصر المنطقية، وقبل الخوض في تحليل تلك العلاقة أو ذلك الأثر، وبيانهما، لابد من التَّعريف بالحدِّ بوصفه فكرةً فلسفيةً مع ما يتضمنه من عناصر مهمة.

مثَّلَ ابن سينا (٤٣٨هـ) الحدَّ عند الفلاسفة تمثيلاً واضحاً بإشارتين، الأولى: هي ((أن ترتسمَ للشيء في النَّفس صورةٌ معقولةٌ مساويةٌ للصورة الموجودة، فكما أنَّ الصورة الموجودة هي كما هي بكمال أوصافها الذاتية، فكذلك الحدُّ إنما يكون حداً للشيء إذا تضَّمن جميعَ الأوصافِ الذاتيةِ بالقوة أو بالفعل))[١].

أمَّا الإشارة الأخرى، فهي أنَّ ((الحدَّ إمَّا أن يكون بِحَسَبِ الاسمِ، وإمَّا أن يكون بِحَسَبِ الذات، فالذي بِحَسَبِ الاسم، هو القول المفصَّل الدّالُّ على مفهوم الاسم عند مُسْتَعْمِلِهِ. والذي بِحَسَبِ الذات هو القول المعرِّفُ للذاتِ بماهِيَّتِهِ))[٢].

يبدو مما تقدَّم أنَّ ابن سينا قد قصد بإشارتِهِ الأولى الدّلالة على المحدود دلالةً عامةً، لكنَّه في إشارته الثانية كان أكثر دقةً وتفصيلاً لمضمون الحدِّ، فأفصح عن أمرٍ مفاده أنَّ الحدَّ يأتي إما بِحَسَبِ الاسم فيبين مفهومه عند مستعمليه، أو بِحَسَبِ الذات فيوضح ماهيته، وهذا ما أراده ابن مَعْصُومٍ في تعريفه للحدِّ بأنه: ((قولٌ دالٌّ على ماهيَّة الشيءِ))[٣].

عناصره:

لابد لنا من الوقوف على العناصر المنطقية لِلْحَدِّ النَّحْوِيِّ، وهي خمسة: ثلاثة منها عناصر ذاتية للحدِّ، أما الباقية، فهي عرضية، والعناصر الذاتية هي التي لا تكون خارجة عن حقيقة جزئيات المحدودِ[٤] ، أي أنها تتصل بمفهومه الدّقيق مباشرةً، وتتمثل بالجنس

والنَّوع والفَصْل، وكان لابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه على المفصَّل وقفةٌ جادَّةٌ في توضيح مفهوم تلك العناصر المنطقية لِلْحَدِّ النَّحْوِيِّ، جاء ذلك في قوله: ((طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالةً عامةً، والقريب منه أدلُّ على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالةً خاصةً)) [٥].

يظهر مما تقدم أن دلالة عنصر (الجنس) المنطقي في الحدّ التَّعبير عن المحدود تعبيراً عاماً ببيان جنسه، أَمَّا دلالة عنصر (الفصل) في الموضع نفسه فهو الافصاح عن المحدود بفصله عما يشاركه في جنسه. وإذا أردنا توضيح ذلك، فبإمكاننا تعريف الإنسان بالحيوان النَّاطق، فالحيوانية جنس في الإنسان دلت عليه دلالةً عامةً؛ لأنه يشمل الإنسان وغيره، ولكن بقولنا: (ناطق)، فصلنا الإنسان عن غيره من الحيوانات غير النَّاطقة، وبذلك عبرنا عن مفهوم الإنسان تعبيراً خاصاً. ولتوضيح الصورة أكثر نقول مثلاً في تعريف الفاعل تعريفاً بديهياً: إنه اسم مرفوع يسبقه فعل أو ما يشبهه. فالاسمية جنس في الفاعل دلت عليه دلالةً عامةً، إذ يشمل الفاعل وغيره من الأسماء، أما كلمة (مرفوع) فقصدنا بها العنصر الثالث من عناصر الحدَ الذاتية، وهو (النَّوع) الذي عرفه الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) بأنه: ((اسم دال على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص))[٦] ، وهذا ما ينطبق فعلاً على قولنا: (مرفوع)؛ فهو نوع من الأسماء الكثيرة المختلفة في تفاصيلها الدّقيقة ومفاهيمها لكنَّها تعود إلى نوع واحد يطلق عليه (مرفوعات الأسماء).

لذلك يعدُّ النَّوع –على نحو مؤكد– إطلاقًا عامًّا لا يدخل في تفاصيل المحدود وجزئياته على عكس الفصل الذي يوجب الدّخول في تفاصيل المحدود حتى يميزه من غيره من المرفوعات، فيدل عليه دلالةً خاصَّةً، ويظهر ذلك واضحًا في قولنا (يسبقه فعلٌ أو شِبْهُهُ)، أي: أن يسبق الاسم المرفوع (الفاعل) فعلٌ أو ما يعمل عمله من المشتقات، وبقولنا هذا فصلنا الفاعل وميَّزناه من غيره من مرفوعات الأسماء، كالمبتدأ والخبر، واسم كان، وخبر (إنَّ)، إذ تدخل كلها في جنس الأسماء، ونوعها مرفوع، لكنَّ لكل اسم منها مفهومًا خاصًّا يختلف عمّا يشاركه في جنسه.

والأصل في الحدِّ، كما صرح (ابن يعيش)[٧]: أنْ يكون من الجنس والفصل القريبين؛ لأنهما أدل على بيان مفهوم المحدود على نحو دقيق حتى يتصف بالتَّمام، وقد

أشار الشريف الجرجاني إلى ذلك في قوله: ((الحدُّ التَّامُّ ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان النَّاطق))[٨].

أما الحدُّ النَّاقص، فالذي يتكون من الفصل القريبِ وَحْدَهُ، كتعريف الإنسان بالنَّاطق وحدَه، فيغيب جنسه، أو أنْ يتكون من الفصل القريب مع الجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالنَّاطق أو بالجسم النَّاطق[٩]. فالجسم جنس في الإنسان لكنَّه يتّصف بالبعد، مما أدَّى بالحدِّ إلى النَّقصِ وعدم التَّمامِ.

والحديث عن العناصر المنطقيَّة لا يتوقف عند الذاتيَّةِ منها، وإنما له تكملة تتمثل بالعناصر العرضية التي تكون خارجة عن مفهوم جزئياته، وهي على قسمين، هما: (العرَض العامّ، والخاصّ)[١٠]، ولا يطلق على المتشكِّل من العناصر العَرَضيَّة، حَسْب، مصطلحُ (حدٍّ)، وإنما يطلق عليه مصطلحُ (رَسْمٍ) وهو الذي يُعرِّفُ الشيءَ بذكر صفاته العرضية اللازمة فيه[١١].

ويعد الرسم تاماً إذا تكوَّن من العَرَض الخاصِّ ، وناقصاً إذا تكوَّن من العَرَض العامِّ. والعامُّ، منهما هو: ((الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالبياض والسواد))(١٢) ويُرادُ به الصفات العامة، التي الأصلُ فيها الاشتراكُ، أما الخاصُّ فَضِدُّهُ تماماً، إذ هو: ((ما يمتنع انفكاكُه عن الماهيَّةِ، كالكاتب بالقوة بالنِّسبة إلى الإنسان))(١٣) ، فلا يراد به الاشتراك إطلاقًا، وإنما الصفة الخاصة الملازمة للشيء دون غيره.

التَّوظيف الدّلالي لعناصر الحدِّ:

بعد أن وقفنا على العناصر المنطقية للحدِّ، نصل إلى الحديث عن الأثر الذي تتركه في دلالة الحَدّ النَّحْوِيّ، وذلك بالوقوف على طريقة ابن مَعْصُومٍ في التَّوظيف الدّلالي لتلك العناصر المنطقية التي يتألف منها الحَدّ النَّحْوِيّ.

لاشكَّ في أن طرح الرجل للعناصر المنطقية قد تفاوت في حدوده، وإن كان من المتأخرين، بيد أن الغالب عليها هو التَّمام المنطقي الممزوج بالدّلالة النَّحوية، وبناءً على التَّفاوت المذكور في العناصر المنطقية ومدى ارتباطها بالدّلالة النَّحوية، صنَّفنا حدوده على النَّحو الآتي:

أ- الحدود التَّامة[١٤] المتضمنة دلالة نحوية.

ب- الحدود التَّامة غير المتضمنة دلالة نحوية.

ت- الحدود النَّاقصة[١٥] المتضمنة دلالة نحوية.

ث- رسوم متضمنة دلالةً نحويةً.

ج- رسوم غير متضمنة دلالةً نحويةً.

ولا يخفى على القارئ المتخصِّصِ، التَّقسيم السابق للحدود النَّحوية، فهو ناتح عن إخضاعها للمقاييس التَّقليدية للطبيعة الشكلية المنطقية للحدَّ.

والموضع يحتّم علينا البدء بما صُنِّف أولاً:

أ- الحدود التَّامَّة المتضمّنة دلالةً نحويةً

جرى تقديم هذا النَّوع من الحدود على غيره لسببين، هما:

الأول: لكونه ملتزماً بالمقاييس المنطقية التي توجب انضمام الجنس إلى الفصل القريب، ليصبح الحد تامًّا؛ فيؤثر هذا التَّمام المنطقي في تشكُّلِ الدّلالة النَّحوية.

الآخر: غلب هذا النَّوع على حدود ابن مَعْصُومٍ، فأكثر من الحدودِ التَّامَّةِ منطقيًّا؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى كونه متأخراً؛ فاطَّلع على حدود السابقين من النُّحاةِ، وإن كان له طابعٌ مختلفٌ في الطَّرحِ الممزوجِ بالدّلالة النَّحوية.

لذلك علينا في الموضع أن نقرب فكرة البحث القائمة أساساً على أثر العناصر المنطقية في الدّلالة النَّحوية الواردة في الحدِّ، ونوع العلاقة التي تربطهما، لذلك تنقسم الحدود تحت هذا النَّوع على قسمين:

١. الحدود التي تتصف بـ (التَّمامِ المنطقيِّ والتَّمامِ الدّلاليّ).

٢. الحدود التي تتصف بـ (التَّمام المنطقي والنَّقص الدّلالي).

ويراد بـ (النَّقص الدّلالي): أن تقتصر الدّلالة النَّحوية على عنصر منطقي واحد دون غيره، وهي على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: ما كان جنسه دلالةً نحويةً.

الصنف الثاني: ما كان فصله دلالةً نحويةً.

الصنف الثالث: ما كانت أعراضه دلالةً نحويةً.

١) الحدود التي تتصف بـ (التَّمامِ المنطقيِّ والتَّمامِ الدّلاليّ):

إن التَّمام بجانبيه المنطقي والدّلالي يدعونا إلى الحديث أولاً عن حدوده النَّحوية، فمن ذلك ما جاء في حَدِّ (التَّعجب)، إذ قال فيه ابن مَعْصُومٍ: هو ((انفعال النَّفس لزيادةِ وصفٍ في المتعجَّب منه، وأفعالُه: (ما أفعله)، و(أفعل به)، و(فَعُل، بضمِّ العين))[١٦].

وقبل الخوض في تحليل الحدِّ السالف، لابد من التَّنبه على تصوّر، قد يرد إلى الذهن: هو أنَّ الحدَّ السَّابقَ موجزٌ، لم يستوفِ العناصرَ المنطقيَّةَ حتى يوصَفَ بالتَّمامِ.

من أجلِ ذلك، يمكن القول إنّ العناصر المنطقية لا علاقة لها إطلاقاً بطول الحدِّ أو قصرِهِ، إذ قد يستوفي الحدُّ جنسه بكلمة واحدة، وكذلك الفصل أيضاً.

فهو حينما حَدَّ التَّعجُّبَ بأنه انفعال النَّفس، إنما دلَّ عليه دلالةً عامةً؛ لأنه قصد التَّعجبَ وغيره من الانفعالات التي تعتري النَّفس البشرية، أي أشركه مع غيرِهِ، لذلك، فهو الجنسُ، ولكنَّ السؤالَ الذي يطرح هو: إن كان (انفعالُ النَّفسِ) جنساً، فمع أي شيءٍ اشترك بهذه الدّلالة العامَّةِ ؟

لا يخفى في أنَّ أغلب الأساليب النَّحوية في العربيةِ تشتمل على انفعالِ النَّفسِ، فهذا حادث في الاستفهام ولا سيما الإنكاري منه، إذ لا يحصل إلا بانفعال نفس المستفهم نحو أمر يجهلهُ، والحال نفسه مع النِّداءِ، فلا ينادَى شخصٌ إلا إثْرَ انفعالٍ في نفس المنادي لحاجةٍ معينةٍ، ولا شكَّ أنَّ ما جاء في جنسِ التَّعجبِ يمثل دلالةً نحويةً واضحةً.

أمَّا قوله (لزيادة وصفٍ في المتعجَّبِ منه)، فهو دلالةٌ خاصةٌ على المحدود (التَّعَجُّبِ)، إذ أخرجَ بهذا القولِ كلَّ انفعالٍ في النَّفسِ لا يشكلّ تعجّباً، ففصله عَمَّا يشاركه بهذا الانفعالِ الذي عدَّهُ ابن مَعْصُومٍ زيادة في وصف المتعجَّبِ منه، وهذه الزيادة قامت بدورها في إثارةِ ذلك الشعور الدّاخليِّ النَّاتجِ عن الدّهشةِ والحيرةِ من أمرٍ غريبٍ أو نادرٍ قد حصل وهو ما سَمَّاهُ ابنُ مَعْصُومٍ بـ (الوصف).

ولابد من الإشارة إلى أن إطلاق هذا المعنى المتمثلِ بـ (انفعالِ النَّفسِ لزيادة وصفٍ) يُعدُّ عاماً لم يخصَّصْ بمدحٍ أو ذمٍ؛ لأنَّه قد يحتمل الأمرين، أي ممكنٌ أن تنفعلَ النَّفس للأمرِ الحَسَنِ انفعالَها للسَّيِّءِ. ويبدو أنَّ الدّلالةَ النَّحويةَ السابقةَ قد استوفتْ عناصرَ الحدِّ التَّامِّ من جنسٍ وفصلٍ، أمَّا ما بقيَ من حدِّ التَّعجُّبِ فيعدُّ عرضاً خاصَّاً وليس عاماً تمثَّلَ بقوله (وأفعالُهُ: (ما أفْعَلَهُ) و(أفْعِلْ به) و(فَعُلَ) بضم العين). ولكونه تضمن أفعالَ التَّعَجِّبِ القياسية (ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ به)، وكذلك السّماعيَّةَ (فَعُلَ)، فلا يقصد به الإشراكُ، وإنما يراد به وصفٌ

خاصٌّ ملازم للمحدود وهو التَّعجُّبُ دون غيره، فالأفعال المذكورة في الحدِّ لا تستعمل إلا في انفعال النَّفس؛ لأثرِ زيادةِ وصفٍ في المتعجَّبِ منه، ولا شك أنَّ ما أظهرناهُ من عرض خاصٍ للمحدود، هو عنصر منطقيٌّ بحتٌ، لا يمتُّ للدلالةِ النَّحويةِ بصلةٍ ظاهرةٍ.

وخلاصة ما تقدّم إنّ ما جاء تحت هذا القسم من الحدود يمثل التَّمام المنطقي والدّلالي، أي أنَّ العناصرَ المنطقيةَ هي الدّلالةُ النَّحويةُ نفسها؛ إذ سيقت العناصر المنطقية بطريقةٍ دلاليةٍ متميزةٍ، ولم يظهرْ ذلك في حدِّ التَّعجُّبِ وحده، وإنما جاء في حدِّ كلٍّ من: (ليت)[١٧]، الإسناد[١٨]، والتَّوكيد[١٩].

٢) الحدود التي تتصف بـ(التَّمام المنطقيّ ، والنَّقصِ الدّلاليِّ)

ذكرنا فيما سبق، أنّ المُرادَ بـ (النَّقصِ الدّلاليِّ) هو أن تقتصرَ الدّلالةُ النَّحويةُ على عنصرٍ منطقي واحدٍ دون غيره، وهي على ثلاثةِ أصنافٍ:

الصنف الأول: ما كان جنسه دلالةً نحويةً:

ظهر هذا الصنف واضحاً في حدِّه لـ(بَيْدَ)، إذ قال فيه: هو((اسم كـ(غير)، أو حرفُ استثناءٍ كـ(إلا)، بمعنى (لكن)، نحو:(هو كثير المالِ، بَيْدَ أنَّهُ بخيلٌ، أي: غَيرَ أنه بخيلٌ، أو إلا أنَّهُ بخيلٌ، وفسَّرها بعضُهم بمعنى (على)، أي على أنَّهُ بخيلٌ، وتأتي بمعنى (من أجلِ)، وفيه الحديث: (أنا أفصحُ مَن نطقَ بالضادِ، بَيْدَ أنِّي من قريشٍ، واسترضعتُ في بني سعدٍ)[٢٠]، والجمهور على أنَّه فيهِ بمعنى غير أيضاً، وهو من بابِ تأكيدِ المدحِ بما يشبهُ الذمَّ))[٢١].

مما لاشكَّ فيه أنَّ قارئ الحدِّ السابقِ يجد غرابةً في تحديد العناصر المنطقيةِ، وتكمن تلك الغرابةُ في صعوبةِ تحديدِ جنس المحدودِ (بَيْدَ)، إذ حاول ابن مَعْصُومٍ طرحَ آراءِ النُّحاةِ المتفاوتةِ في تحديد جنسِ المحدودِ، لكنَّه ركّز على طرح الدّلالةِ النَّحويةِ على نحو واضحٍ جداً، ولا سيما في بدئهِ الحدَّ بالحديثِ عن معنى (بَيْدَ)، وهو الاستثناء، سواءٌ كان جنسُها اسماً أو حرفاً، فهي عنده اسمٌ إذا جاءتْ بمعنى (غير)، وحرفٌ إذا جاءت بمعنى (إلّا)، وكلاهما يعطي دلالةَ الاستثناءِ.

ولم يكتفِ بما تقدَّمَ، وإنَّما استطردَ بالإشارة إلى أمرٍ آخرَ، قد يبدو بعيداً، هو مجيءُ (بَيْدَ) بمعنى حرفي الجرِّ (على، ومِنْ)؛ ومردُّ ذلك إلى معيارِ الاستعمالِ، وتوجيه النُّحاةِ لها؛ ذلكَ أنَّ استعمالها في التَّراكيب النَّحويةِ، على الغالبِ، بمعنى (غير)، وأحيانًا بمعنى (إلّا)؛ فحينما نقول، مثلاً: (زيدٌ كثيرُ الأكلِ، بَيْدَ أنَّهُ ضعيفٌ)، نقصد من قولنا السابقِ دلالةَ الاستثناء المتمثلةِ بـ(بَيْدَ) التي يفهمُ منها معنى (غير) بقولنا (غيرَ أنَّهُ ضعيفٌ) غالباً، وكذلك

معنى (إلّا) بقولنا: (إلّا أنَّهُ ضعيفٌ) أحياناً، أما قولنا: (زيدٌ كثيرُ الأكلِ على أنَّهُ ضعيفٌ)، فهو قليلُ الاستعمالِ، نادرُهُ، وقد حدَّدَ ذلك ابن مَعْصُومٍ، حينما ذكرَ أنَّ بعضَهم فسَّرها بهذا المعنى، والبعضُ، كما هو معلوم، يرادُ به الواحد في مثل هذا الموضع، لذلك يُعَدُّ ما تقدَّمَ ضعيفاً في الاستعمال النَّحويّ، وأثبتَ ابن مَعْصُومٍ خلافهُ صراحةً في قولِهِ: ((والجمهورُ على أنَّهُ فيه بمعنى (غير) أيضاً))[٢٢].

الصنف الثاني: ما كان فصلُهُ دلالةً نحويةً

لازمت الدّلالةُ النَّحويةُ الحدودَ التَّامةَ، فلم تكتفِ بجنسها وحده، وإنما تجاوزته إلى الفصلِ الذي يوجب تمييز المحدودِ وفصلِهِ من غيره، وتمثلت الدّلالةُ واضحةً في حدِّه لـ (المصدر)، إذ قالَ فيه: ((اسمُ الحدَثِ، المشتقُّ منه الفعلُ عند البصريين، قالوا سُمِّيَ مصدراً؛ لكونه موضعَ صُدورِ الفعلِ، وعكس الكوفِيُّونَ، فقالوا: هو اسمُ الحَدَثِ، المشتقُّ من الفعلِ، وسُمِّيَ مصدراً؛ لِصُدُورِهِ عن الفعلِ، كالمَقْعَدِ بمعنى القعُودِ، فهو مصدرٌ بمعنى الفاعلِ، كعَدلٍ بمعنى العادلِ))[٢٣].

حدَّ النُّحاةُ (المصدرَ) على نحوٍ متفاوتٍ، فمنهم من أوجزَهُ كالزّجَّاجيّ (ت:٣٣٩هـ) في قولِهِ: ((ما دَلَّ على نفسِهِ فقط)) [٢٤]، إذ قصرَ دلالتَهُ على نفسه فقط، ثم زاد عليه ابن جني (٣٩٢هـ)، ببيان جنسه ودلالتِهِ على الحدثِ والزَّمانِ، في قولِهِ: ((كلُّ اسمٍ دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مجهولٍ))[٢٥]، أما الفاكهي (٩٧٢هـ)، ففصل القول في تأصيل معناه، فقال: إنهُ ((اسمٌ دالٌّ بالأصالة على معنًى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنهُ، إمَّا حقيقةً أو مجازاً، أو واقعٍ على مفعولٍ))[٢٦].

نلحظُ أنَّ ابن مَعْصُومٍ قد أفاد مما تقدَّمَ من الحدود، لكنَّه طرحَها على نحوٍ يُمَيِّزُهُ منهم، ولاسيّما مزجه الدلالةَ النَّحويَّةَ بالتأصيلِ النَّحويِّ للمحدودِ (المصدر)، عند البصريين والكوفيين، فالتفت إلى الخلافِ الواقع في الدّلالةِ النَّحويَّةِ بينهم وهذا أمرٌ نحسبه غايةً في الأهميةِ؛ إذ لم نَعْهَدْ مثلَ هذا الأَمرِ من قبلُ؛ فقد ذكر جنسَه، وهو(اسم الحدث)، ثم عمد إلى فصله عن غيره من الأسماءِ، بالحديثِ عن اشتقاقهِ عند البصريّينَ والكوفيّينَ، فقال (المشتقُّ منه الفعلُ) عند البصريّينَ، فجعلَهُ أصلاً في الاشتقاقِ، يصدر عنه الفعلُ، وهذا ما ذكره أبو البركاتِ الانباريُّ (٥٧٧هـ)، في حديثه عن الخلاف في أصل الاشتقاق[٢٧].

لم يكتفِ ابن مَعْصُومٍ بالفصلِ السابقِ لتمييزِ المصدر من غيره، وإنَّما أعادَ طرحَهُ، ببيانِ دلالتِهِ النَّحويَّةِ القائمةِ على أساس الخلافِ بين النَّحويِّينَ، في أصل التسميةِ، فذكر أنَّهُ سُمِّيَ

مصدراً عند البصريّينَ؛ لأنه الموضع الأساسيُّ في صدور الفعلِ، على خلاف الكوفيّينَ الذين قلبوا دلالةَ الصدورِ بين الأصلِ والفرعِ، فجعلوا الفعلَ أصلاً، والآخر صادراً عنهُ؛ لذلك سمَّي مصدراً عندهم.

نخلصُ ممَّا سبقَ إلى أمرٍ جِدِّ واضح، يشير إلى براعةِ ابن مَعْصُومٍ، في طرحه للفصلِ المميِّز للمحدودِ، ومزجهِ بالدّلالةِ النَّحويَّةِ، على نحوٍ يُظهرُ للقارئ أنَّهُ ميَّز المحدودَ من غيرِهِ، ببيان دلالتهِ النَّحويَّةِ وحْدَها.

الصنف الثالث: ما كانت أعراضُهُ دلالةً نحويَّةً

تمثَّلَ هذا الصِّنفُ في حدِّهِ للحرفِ (قَدْ)، إذ رآهُ ((حرفاً مختصاً بالفعلِ المتصرِّف الخبريِّ المثبتِ المجرَّدِ من ناصبٍ وجازمٍ، وحرفِ تنفيسٍ، وله ستَّةُ معانٍ: التَّحقيقُ: ((قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)) [الشمس: ٩]، وتقريبُ الماضي من الحالِ: ((قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ))، والتَّوَقُّعُ، نَحْوُ: (قَدْ يَقْدَمُ المُسافِرُ)، و(قَدْ رَكِبَ الأَميرُ)؛ لِمَنْ يَنتَظِرُ رُكُوبَهَ، والتَّقْليلُ: (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ)، والتَّكثيرُ ... ، والنَّفْيُ ...))[٢٨].

أَتَمَّ ابنُ مَعْصُومٍ حَدَّهُ السَّالِفَ مَنطِقِيًّا، مِن حَيثُ الجِنسُ، والفَصلُ؛ إِذْ إِنَّ (قَدْ)، لا يخرجُ عن جنسِ الحروفِ؛ إِذْ هو فيها على الدَّوامِ، لكنَّهُ تَميَّزَ مِنْ غيرِهِ مِنَ الحُروفِ في دُخولِهِ على الأَفعالِ المُتَصَرِّفَةِ، والمُجَرَّدَةِ، مِنْ أَدواتِ النَّصْبِ والجَزمِ والتَّنفيسِ.

نَلحَظُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ اكتَفى بِذِكرِ العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ لـ (قَدْ)، مِن جِنسٍ، وفَصْلٍ، قَريبَينِ، مُجَرَّدَةً مِنَ الدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ، على نَحوٍ واضِحٍ جِدًّا. بَيدَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَهِ بِالحَدِّ عِندَ هذا المَوضِعِ؛ وإِنَّما زادَ عليهِ أَعراضًا خاصَّةً بِالمَحدُودِ (قَدْ)، وأَفْرَغَ عليها دلالَةً نَحويَّةً لَطيفَةً، تَمَثَّلَتْ في ذِكْرِهِ لِدلالاتِ هذا الحَرفِ، وأَهَمِّيَّتِهَا في الاستِعمالِ النَّحويِّ، فَمِن ذلكَ دلالَةُ التَّحقيقِ، التي تَعني تَأْكيدَ الشَّيءِ فَثَباتَهُ، وَمثلُهُ قولُهُ تَعالى ((قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)).

فالفَلَاحُ متحققٌ وثابتٌ ومؤكَّدٌ بدخولِ (قَدْ) على الفعل الماضي، ثم زاد على المعنى السابق دلالةَ تقريبِ الماضي من الحالِ، ولا شكَّ أن ما تقدم غاية في الدّقةِ؛ إذ تمثّل في طرحه للدلالاتِ النَّحويةِ ومزجهِ بين زمنينِ نحويّينِ هما (الماضي والحاضر) وهذا لا يحدثُ إلّا بتحديدِ دلالةِ النَّصِّ الذي يُستعملُ فيه الحرفُ (قَدْ)؛ فيستدَلُّ به على الأمرين، وأظهر ذلك جلياً بذكر الإقامة في الصلاةِ: (قد قامتْ الصلاةُ)؛ فدخل الحرف على الماضي فَحَقَّقَهُ وأكدَهُ، والإقامةُ، كما هو معلومٌ، تقالُ مع بدءِ الصلاةِ أي في حال القيام بها؛ فهذا مزجٌ واضحٌ بين أمرينِ، الأول: منهما حاصل بين دلالتي التَّحقيق وتقريب الماضي من الحال أو

الحاضرِ، والآخرُ: حادثٌ بين زمنين نحويّنِ مهمينِ هما الماضي المتحقّقُ والحالُ أو الحاضرُ القائمُ.

ثمَّ سردَ ما بقي من دلالاتِ (قدْ) ومنها التَّوقُّعُ في قولهِ (قد يقدِمُ المسافرُ) فالكلام غير متحقّقٍ أي يحتملُ الشكَّ واليقينَ، وكذلك يراد به التَّقليل؛ لدخوله على الفعلِ المضارعِ وذكر هنا المعنى أيضاً ومثّله بقولهِ (قد يصْدُقُ الكذوبُ) أي: الغالبُ فيه عدم الصدقِ، والقليلُ فيه عدم الكذبِ، وهو المقصودُ.

نخلص ممَّا سبقَ إلى أنَّ ابن مَعْصُومٍ كان حريصاً على مزج الدّلالةِ النَّحويةِ بالعناصر المنطقيةِ في الحدودِ التَّامَّةِ، إذ أولى أهميةً بالغةً لتناولِ العناصرِ التي يغلبُ عليها النَّحو الدّلاليُّ.

أ- الحدود التَّامة غير المتضمّنةِ دلالةً نحويةً

لا غرابةَ في درسنا لهذا النَّوع من الحدودِ التي تتَّسمُ بالتَّمام المنطقي المجرَّدِ من الدّلالةِ النَّحويةِ، فقد حرص ابن مَعْصُومٍ على إتمامِ الحَدّ النَّحْوِيّ في كتابهِ وظهرَ ذلك واضحاً في عددٍ من الحدودِ، منها ما جاءَ في (المبتدأ)، فهو: ((الاسمُ المجرَّدُ عن عاملٍ لفظيٍّ مسنداً إليه، نحو زيدٌ قائمٌ، او الصفةُ بعد نفيٍ أو استفهامٍ رافعةً لظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ، نحو: أقائمٌ الزيدان؟ أو أقاعدٌ انتُما))[٢٩]. التزم في حدِّهِ للمبتدأ بذكرِ جنسهِ الذي يدلُ عليه دلالةً عامةً وتمثّلُ ذلك في (الاسم)، ثم عمدَ إلى فصلهِ عن غيرهِ من الأسماءِ بالدّلالة عليهِ دلالةً خاصةً في ذكرهِ له مجرداً عن العواملِ اللفظيّةِ، ولم يكتفِ بما تقدم، وإنَّما جعل فصلَهُ أكثرَ قُرباً بذكرهِ (مُسنداً إليه) فهذا الأصل في المبتدأ[٣٠]، وقد يأتي صفةً بعد نفيٍ أو استفهامٍ، ثم أوضح عرضَهُ الخاصَّ بإظهارِ عملهِ في الجملةِ وهو رفعُ الخبرِ سواءٌ كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، ممثّلاً ذلك بقوله (أقائمٌ الزيدانِ ؟ أو أقاعدٌ أنتما ؟).

نلحظُ ممَّا تقدّمَ إتمامَ ابن مَعْصُومٍ حدَّ المبتدأ منطقياً وتجريدَهُ عن الدّلالةِ النَّحويّةِ وهذا ما حصل أيضاً في حدِّهِ لـ (الإعرابِ) [٣١]، و(لاتَ) [٣٢]و(حيثُ) [٣٣] .

ب- الحدودُ النَّاقصةُ المتضمّنةُ دلالةً نحويةً

من المعلومِ أنَّ الحدَّ النَّاقصَ متكونٌ من جنسٍ بعيدٍ، وفصلٍ قريبٍ، أو من الفصلِ نفسهِ وحْدَهُ. وكانَ لابن مَعْصُومٍ وقفةٌ متميّزةٌ عند هذا النَّوعِ من الحدودِ، فمن ذلك ما جاء في حدِّ الضمير من قولهِ: ((ما دَلَّ وضعاً على متكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فإن كان له صورةٌ

في اللفظِ فهو بارزٌ، وإلاّ فمستترٌ، والبارزُ إن استقلَّ بنفسهِ في اللفظِ فمنفصلٌ وإلاّ فمتصلٌ))[٣٤].

لم يدلَّ الحدُّ السابقُ على الضميرِ دلالةً عامَّةً؛ إذ تجاوزَ ابنُ مَعْصُومٍ جِنْسَهُ ودخلَ مباشرةً في فصلهِ، فدلَّ عليهِ دلالةً خاصةً على نحوٍ واضحٍ جداً، فجعله قريباً كلَّ القربِ واكتفى بفصلهِ القريبِ فقط، لذلك عُدَّ حدَّاً ناقصاً وليس تامًّا.

ولكن ما يعنينا في هذا الموضعِ هو أمرٌ تقوم عليه فكرةُ البحثِ أساساً وتتمثَّلُ في ذكر هذا العنصر المنطقيِّ وأثرِهِ في إظهار الدّلالةِ النَّحويّةِ على الحدِّ عامَّةً، وقارئ هذا الكلام به حاجةٌ إلى الإجابة عن سؤالٍ مؤداه: هل توافر في الحدِّ السَّابقِ ذلك الأثرُ، أو تلك العلاقةُ ؟

نعم، كان ذلك واضحاً في بدءِ حدِّهِ حينما قال (ما دلَّ وضعاً)، أي كشف هذا اللفظُ في أصلِ وضعهِ عن معنىً مستقلٍّ ومختصٍّ إمَّا بالمتكلمِ، أو المخاطبِ، أو يراد به ما كان غيرَ حاضرٍ، وهو الغائبُ، فأوضحَ بهذا الكلامِ أقسامَ الضميرِ وتسمياتهِ بناءً على أصلِ وضعهِ.

ثم انتقلَ بعد ذلك إلى مسالةٍ أخرى في قوله (فإن كان له صورةٌ في اللفظِ، فهو بارزٌ، وإلّا فمستترٌ)، تمثلت تلك المسألةِ في أنَّ البارزَ أو الظاهرَ من الضمائرِ هو الذي يخرج بصورتهِ ولفظهِ في الكلامِ، وهذا أمرٌ معروفٌ، أمَّا المستترُ فهو المفتقرُ إلى الصورةِ اللفظيةِ، أي ليس له صورةٌ ظاهرةٌ واضحةٌ، في أذهانِنا نُقَدِّرُها بناءً على فهمنا لمعناه في الموضعِ الذي يستتر فيه، فحينما نقول مثلاً: (أشارتْ إلى أمّها باحترامٍ) فمن غير الممكنِ أنْ نُقَدِّرَ الضميرَ المستترَ، فنكوِّن له صورةً ذهنيةً إلّا بوجودِ قرينةِ لفظيةٍ في الجملةِ يستدلُّ بها على الضمير المستترِ، وهي تاء التَّأنيثِ الساكنةِ المتصلةُ بالفعلِ الماضي، فيقدّرُ الفاعلُ بالضميرِ الدّالِ على التَّأنيثِ المتمثلِ بـ(هي) وآخر ما ذكرهُ من دلالةٍ نحويةٍ هي قوله (والبارز إن استقلَّ بنفسه في اللفظِ فمنفصلُ وإلّا فمتصلٌ). ركّز ابن مَعْصُومٍ في ذكره لقِسمَي الضَّميرِ البارزِ أو الظَّاهرِ على فكرةِ الاستقلالِ، فالضميرُ المنفصلُ له لفظٌ مستقلٌّ بنفسهِ يتْبعُهُ حُكْمٌ إعرابيٌّ مستقلٌّ أيضاً، على عكسِ الضميرِ المتصلِ، فهو غيرُ مستقلٍ بنفسهِ وإنَّما مرتبطٌ بغيرهِ في اللفظِ والحكمِ الإعرابيِّ.

نصلُ مما تقدَّمَ إلى إتمامِ الإجابةِ عن السؤال الذي طرحناهُ في إثباتِ أثر العنصر المنطقي في الدّلالةِ النَّحويَّةِ للحَدّ النَّحْوِيّ، فقد سردَ ابنُ مَعْصُومٍ تفاصيلَ (الفصلِ القريبِ) للضميرِ ممزوجةً بالدّلالةِ النَّحويّةِ، على نحوٍ واضحٍ جداً؛ وعلى هذا، فالحدُّ السابقُ، وإنْ كانَ

ناقصاً منطقياً، لكنَّهُ تامٌ دلالياً، ومثلهُ ما جاء في حدِّهِ لـ (لا التَّبْرئةِ) [٣٥]، و(النَّعتِ) [٣٦]، و(الجمودِ)[٣٧].

ت- رسومٌ متضَمِّنَةٌ دلالةً نحويَّةً:

تحدثنا سابقًا عن الرسم المتكونِ من الصفاتِ العرضيةِ اللازمةِ فقط، فيُعدُّ الرسمُ تاماً إذا تكوّنَ من العرضِ الخاصِّ، وناقصاً إذا تكوّنَ من العرضِ العامِّ، وأوردَ ابن مَعْصُومٍ عدداً من الرسومِ الخاصَّةِ والعامَّةِ [٣٨]، فجاءت موجزةً، من ذلك ما قالهُ في المفرد من الألفاظِ: ((ما لا يُقْصَدُ بجزئهِ الدّلالةُ على جزءِ المعنى المقصودِ حين الجزئيّةِ))[٣٩].

لا يخفى على قارئ الرسمِ السابقِ أنه غلبَ عليه الطابعُ الفلسفيُّ، على نحوٍ واضحٍ، فضلاً عن الدّلالةِ النَّحويةِ، إذ كان للعنصرِ المنطقيِّ الوحيدِ في ذلك الرسمِ أثرٌ كبيرٌ وظاهرٌ في الدّلالَةِ النَّحويةِ، فبإمكاننا القول إن ابن مَعْصُومٍ قَصَرَ رسمَ المفردِ على عرضهِ أو صفاتهِ الخاصَّةِ فجعلَهُ دلالةً نحويَّةً بحتةً.

فحينما قال (ما لا يُقْصَدُ بجزئهِ الدّلالةُ على جزءِ المعنى المقصودِ)، عبَّرَ عن المفردِ بالحديثِ عن دلالتهِ ومعناه، فلا يُعطي جزؤه المعنى الذي أعطاه أو أفادهُ اللفظُ كلُّهُ، أي إذا أردنا تجزئةَ اللفظِ المفردِ إلى حروفٍ، فإنّ كلَّ حرفٍ منها لا يدلّ على جزء المعنى، ويمكن توضيح ذلك بلفظ (كتاب)، الذي يدلُّ على مجموعةٍ من الصفحاتِ المكتوبةِ أو المطبوعةِ على وفقِ اختصاصٍ معينٍ، فإذا قمنا بتجزئةِ حروفِ اللفظِ إلى (الكاف) و(التَّاء) و(الألف) و(الباء)، فكلُّ حرفٍ بمفردهِ لا يدلُّ على المعنى المقصودِ من جمع تلك الحروفِ كلِّها بلفظِ (الكتاب)، الذي أوضحنا معناه، وقد سبقه إلى هذا المعنى الفاكِهِيُّ في قولهِ: ((ما لا يقصد بجزءٍ منه الدّلالةُ على جزءِ معناهُ))[٤٠].

نخلص مما تقدَّمَ إلى مسألةٍ مهمةٍ، تتمثلُ بعنايةِ ابن مَعْصُومٍ في رسمهِ السابقِ بالمعنى فقط، فأهمل الحديثَ عن مفهوم لفظهِ، فماذا قصدَ بالمفردِ؟ أهو ما دلَّ على الواحدِ فقط، أم المذكور وحدَهُ، أم ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضافِ؟ فالإجابةُ عمَّا تقدَّمَ تمثلُ فصلاً قريباً لحدِّ المفردِ، الذي غاب عن قولِ ابن مَعْصُومٍ السابقِ؛ لذلك عُدَّ رسماً خاصاً بالمعنى، وليس حدّاً تاماً.

ح- رسوم غير متضمنة دلالة نحوية

ندر هذا النَّوع عند ابن مَعْصُومٍ، لعدم تضمُّنهِ دلالةً نحويَّةً، فمن المعلوم أنه كان كثير العِنايَةِ بذكرِ الدّلالةِ النَّحويّةِ متأثرةً بالعناصر المنطقيَّةِ.

تمثَّلَ هذا النَّوعُ في رسمهِ لـ (النصبِ)، في النَّحو، وذلك في قوله: إنَّهُ ((عَلَمُ المَفعوليَّةِ وما يشبِهُها))[٤١]. فاكتفى بإيرادِ عَرَضِ النَّصبِ العامِّ في النَّحوِ العربيِّ، وهو إشارَتُهُ إلَيه بأنَّهُ عَلَمٌ أو علامةٌ للمفعولِ بهِ وما يشبِهُهُ من المفاعيلِ فقط، فالحالُ منصوبٌ على الدّوامِ، وكذلك التَّمييزُ والمستثنى في عددٍ من حالاته، والأمرُ نفسه مع خبر (كان) واسم (إنَّ).

لذلك، لا يمكن عدُّ ما ذكرهُ ابن مَعْصُومٍ حدَّاً تامًّا أو ناقصًا؛ إذ أوجزَهُ بذكر عرضِ مصطلح (النَّصبِ) العامِّ، فلم يذكر جنسَهُ ولا فصلَهُ، فضلاً عن خُلُوِّهِ من الدّلالةِ النَّحويّةِ على نحوٍ واضحٍ.

الخاتِمَةُ

تَمَحَّضَ هذا البَحثُ لِدِرَاسَةِ مُعجَمِ ابْنِ مَعْصُومٍ المَدَنيِّ (ت١١٢٠هـ)، الذي يَحْمِلُ عُنوانَ: (الطِّرَازُ الأَوَّلُ والكِنَازُ لِمَا عَلَيهِ مِنْ لُغَةِ العَرَبِ المُعَوَّلُ)، مِن جِهَةِ بَيانِ الأَثَرِ الذي تَتْرُكُهُ العَناصِرُ المَنطِقِيَّةُ التي يَتَأَلَّفُ مِنها الحَدُّ النَّحويُّ، في تَشَكُّلِ الدّلالَةِ النَّحويَّةِ لَهُ.

وبَعدَ أَنْ وَصَلْنا إلى نِهايَةِ البَحثِ، وخاتِمَةِ المَطافِ فيهِ، نَجِدُ أَنفُسَنا نَقِفُ، ونَحنُ نَحمِلُ بَينَ أَيدينا جُملَةً مِنَ النَّتائِجِ، تَصْلُحُ لِأَنْ يُخْتَمَ بِها بَحْثُنَا هذا، لَعَلَّ مِن أَهَمِّهَا وأَبْرَزِها نُقْطَتينِ:

إحداهُما تَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ النَّهْجِ الذي سارَ عليهِ البَحثُ، والفَرَضِيَّةِ التي بُنِيَ عليها؛ إذْ ثَبَتَتْ صِحَّةُ ذلكَ، بِثُبوتِ أَثَرِ العَناصِرِ المَنطِقِيَّةِ في التَّشَكُّلِ الدّلاليِّ لِلْحَدِّ النَّحْوِيِّ؛ بِدَليلِ ما سَلَفَ لَنا الوُقوفُ عليهِ في صَفحاتِ بَحثِنا هذا، وما سَيَجري، عَمَّا قَليلٍ، مِنَ الإشارَةِ إلى طَائِفَةٍ مِنَ النَّتائِجِ، مِمَّا يَدخُلُ في ذلكَ.

والأُخرى تَتَعَلَّقُ بِطَبيعَةِ البَحثِ الجَديدَةِ، وهَذِهِ، بِحَدِّ ذاتِها، نَتيجَةٌ مُهِمَّةٌ؛ إذْ يُخَيَّلُ إِلَينَا أَنَّنا نَخُوضُ غِمارَ تَجْرِبَةٍ جَديدَةٍ، لَمْ يَتَأَتَّ لَنَا، فيها، بَعدَ الجَهدِ في المُتابَعَةِ والاسْتِقصاءِ، أَنْ نَقِفَ على نَظيرٍ لَهَا؛ حَتَّى يَكونَ بِمَقْدُورِنَا الاسْتِفَادَةُ مِنهُ، والاسْتِهْدَاءُ بِهِ. وَبِسَبَبٍ مِنْ ذَلِكَ؛ اتَّجَهَ البَحثُ صَوبَ الحَدِّ النَّحوِيِّ؛ تَفْكِيكًا، وَتَحْليلًا، وَدِراسَةً؛ فَبَدَا أَنَّهُ يَميلُ نَحْوَ الجَانِبِ التَّطْبيقيِّ، أَوْ أَنَّهُ اصْطَبَغَ بِهَذِهِ الصِّبْغَةِ التَّطْبيقِيَّةِ التي تَقُومُ على دِراسَةِ الحَدِّ وتَحْلِيلِهِ؛ مِنْ أَجْلِ مُتَابَعَةِ الأَثَرِ الذي تَتْرُكُهُ عَناصِرُ الحَدِّ المَنطِقِيَّةُ في دلالَتِهِ النَّحوِيَّةِ.

وَبِسَبَبٍ مِن ذلكَ، وإيفاءً بِالمُتَطَلَّباتِ والمَقاصِدِ الأَكاديمِيَّةِ لِلبَحثِ العِلمِيِّ، وَمِن أَجلِ التَّعبيرِ الصَّحيحِ المُناسِبِ عَنِ الأَفكارِ والمَعلوماتِ والمَفاهيمِ التي يَجري التَّعامُلُ مَعَها، مِمَّا أَورَدَهُ ابْنُ مَعْصُومٍ في مُعجَمِهِ مِنْ أَنواعٍ لِلحُدودِ النَّحوِيَّةِ لَدَيهِ؛ وَجَدَ البَحثُ أَنَّ بِهِ حاجَةً فِعلِيَّةً

لاجْتِرَاحِ جُمْلَةٍ مِنَ المُصْطَلَحاتِ العِلمِيَّةِ؛ وهِيَ وَسيلَةٌ نَجَحَ البَحثُ في الاستِفادَةِ مِمَّا تُوَفِّرُهُ في التَّعبيرِ عَنْ تِلْكَ الأَفكارِ والمَفاهيمِ.

وَفَضْلًا عَمَّا تَقَدَّمَ، وَقَفَ البَحثُ على جُملَةٍ مِنَ النَّتائِجِ، يُمْكِنُ أَنْ نُشيرِ إلى أَهَمِّهَا في الآتِي:

١. عَمِلَ البَحثُ عَلى اسْتِقْصاءِ الحُدُودِ النَّحوِيَّةِ التي أَورَدَها ابْنُ مَعْصُومٍ في مُعْجَمِهِ (الطِّرَازِ الأَوَّلِ)؛ فَوَجَدَ أَنَّ أَغْلَبَها جاءَ تامًّا مَنْطِقِيًّا، مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ قَريبَينِ، فَضْلًا عَنِ الأَعراضِ الخاصَّةِ.

٢. وَقَفَ البَحثُ على عُمْقِ : أَثَرِ العَناصِرِ المَنْطِقِيَّةِ في الدّلالَةِ النَّحوِيَّةِ؛ إِذْ لا يَكادُ ابْنُ مَعصُومٍ يَطْرَحُ حَدًّا نَحوِيًّا إِلَّا وَقَدْ ضُمِّنَتْ عَناصِرُهُ، كُلُّهَا أَوْ قِسْمٌ مِنْها، دلالَةً نَحويَّةً وَاضِحَةً.

٣. يُلْحَظُ أَنَّ الدّلالَةَ النَّحوِيَّةَ قَدِ امْتَزَجَتْ بِطَرَفٍ مِنَ الدّلالَةِ اللغَوِيَّةِ، لِلمُصْطَلَحِ النَّحوِيِّ، لَدَى ابْنِ مَعْصُومٍ، وَلَيسَ هَذا بِالأَمرِ الغَريبِ؛ ذَلِكَ أَنَّ كِتابَ ابْنِ مَعْصُومٍ مُعْجَمٌ لُغَوِيٌّ، وَأَنَّ مِنْ مَهامِّهِ، وَصَميمِ عَمَلِهِ، العِنَايَةَ بِأُصُولِ وَضْعِ الأَلفاظِ عِندَ اللغَوِيِّينَ، مَعَ بَيَانِ ما يَلْحَقُهَا أَو يَطرَأُ عَلَيْهَا مِن تَغْيِيرٍ.

٤. يُمكِنُ لِمُتَصَفِّحِ كِتابِ ابْنِ مَعصُومٍ أَنْ يَلْحَظَ، عَلى نَحوٍ وَاضِحٍ جِدًّا، العِنَايَةَ بِالحُرُوفِ؛ إِذْ يَنْتَقِلُ، وَهُوَ يَحُدُّهَا، إِلى تَفْصِيلِ القَولِ في: تَأْصِيلِهَا، وَمَعانيها، وَأَقسامِها لَدَى النَّحْوِيِّينَ؛ في مُحَاوَلَةٍ لإِتْمَامِ ذَلِكَ مَنْطِقِيًّا، عَلى النَّحوِ الذي نَجِدُهُ في الحَديثِ عَن: (رُبَّ)، و(لَيْتَ)، و(لاتَ)، و(بَيْدَ)، و(قَدْ)، وَمَا إِلى ذلك.

٥. وَقَفَ البَحْثُ على تَمَيُّزِ ابْنِ مَعْصُومٍ في الطَّرْحِ والتَّفْصِيلِ لِلحُدُودِ التي تَتَّصِفُ بِـ(التَّمَامِ المَنْطِقِيِّ وَالنَّقْصِ الدّلالِيِّ)؛ إِذْ يُتَمِّمُ الحَدَّ مَنْطِقِيًّا مِنْ جِنسٍ وَفَصْلٍ قَريبَينِ، ثُمَّ يَعْمَلُ على إِظْهارِ أَثَرِ تِلكَ العَناصِرِ في الدّلالَةِ النَّحويَّةِ تَدريجِيًّا.

٦. ظَهَرَ للبَحثِ إِفَادَةُ ابْنِ مَعصُومٍ، في ذِكْرِهِ لِدلالَةِ الحُدُودِ النَّحوِيَّةِ، مِمَّن سَبَقَهُ مِن عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ، على الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ إِشَارَتِهِ إِلَيهِم صَرَاحَةً، بِاسْتِثْنَاءِ المَواضِعِ التي يُسَجَّلُ فيها وُجودُ خِلافٍ بَينَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ، مِنْ نَحوِ ما جَاءِ في حَدِّ (المَصْدَرِ)، وَحَدِّ (النَّعتِ).

٧. أولَى ابْنُ مَعْصُومٍ عِنايَةً كَبيرَةً بِتَحْديدِ المُصْطَلَحاتِ النَّحوِيَّةِ العَامَّةِ، مِنْ نَحْوِ ما نَجِدُهُ في حَدِّهِ لِكُلٍّ مِنْ: (الإِعْرَابِ)، و(الإِسْنَادِ)، و(الجُمُودِ)، و(النَّصْبِ)، و(المَدْحِ)، فَضْلًا

عَنْ طَرْحِهِ الحُدُودَ النَّحوِيَّةَ الخاصَّةَ بالفِعْلِ، وبالاسْمِ، ومَرْفُوعَاتِهِ ومَنصُوباتِهِ ومَجرُوراتِهِ؛ وفي هَذَا كُلِّهِ دَليلٌ ظاهِرٌ على سَعَةِ ثَقَافَةِ الرَّجُلِ النَّحوِيَّةِ وعُمْقِهَا.

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

Abstract

The Effect of the Logical Elements in the Semantic Formation of the Syntactic Limit: A Study in "Al- Tiraz Al- Awal" by Ibn Ma'sum Al-Madani (1120 A.H)

Key Words: Semantics / Syntax / Ibn Ma'sum Al-Madani

Assist. Prof. Dr. Ala Hussain Al-Khaledi

Dr. Wafa Hussein Ali

University Of Diyala / College of Basic Education for Human Sciences

This study deals with a very important subject that is the relation between the logical elements and the syntactic retrieval of the syntactic limit, i.e. the effect of those elements in the formation of the syntactic retrieval. The researcher based on his detailed explanation of this relation or effect on the theory of to what extent the syntactic retrieval, in the syntactic limit that consists of the logical elements, is available.

The research concluded that the connection between the two is strong and clear. Ibn Ma'sum indicated his syntactic limits committed to the logical elements that he included fabulously the syntactic retrieval.

الهوامش

(١) الحدود: ٢٣٣.

(٢) منطق المشرقيين: ٦٨.

(٣) الطراز الأول: ٥/٣١٤.

(٤) ينظر: تنوير الأذهان لفهم علم الميزان: ١٧.

(٥) شرح المفصل: ١/ ١٨.

(٦) التَّعريفات: ٢٢١.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١/١٨.

(٨) التَّعريفات: ٧٩-٨٠.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٨٠.

(١٠) ينظر: تنوير الأذهان لفهم علم الميزان: ١٨.

(١١) ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: ٢٦.

(١٢) التَّعريفات: ١٣٧.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) قصدنا بالتَّمام في هذا الموضع هو الحد المتكون من الجنس والفصل القريبين.

(١٥) وقصدنا بالنقس هو عدم اكتمال العناصر المنطقية للحدِّ.

(١٦) الطراز الأول: ٢٨١/٢.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٠/٣.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥/٥.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٣.

(٢٠) ينظر في ذلك : كشف الخفاء ج١/ص٢٣٢ ، إذ جاء فيه : ((٦٠٩ - (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش) ، قال في اللآلئ : معناه صحيح ، ولكن لا أصل له ، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ ، وأورده أصحاب الغريب ، ولا يعرف له إسناد ، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً ، بلفظ : أنا أعربكم ، أنا من قريش ، ولساني لسان سعد بن بكر . ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري ، بلفظ : أنا أعرب العرب ؛ ولدت في بني سعد ؛ فأنى يأتيني اللحن ؟ كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي ، ثم قال فيه : والعجب من المحلى ، حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله ، وكذا من شيخ الاسلام زكريا ؛ إذ ذكره في شرح الجزرية . ومثله أنا أفصح العرب بيد أني من قريش . وأورده أصحاب الغرائب ، ولا يعلم من أخرجه ، ولا اسناده ، انتهى)) .

(٢١) الطراز الأول: ٢٤٩/٥.

(٢٢) الطراز الأول: ٢٤٩/٥.

(٢٣) المصدر نفسه: ٢٣٩/٨.

(٢٤) الجمل: ٣٢.

(٢٥) اللمع: ١٠١.

(٢٦) شرح الحدود النحوية: ٨٨.

(٢٧) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٨): ١٩٠/١-١٩٦.

(٢٨) ا الطراز الأول ٦/ ١٦٥.

(٢٩) المصدر نفسه: ٢٦/١.

(٣٠) ينظر: اللمع: ٧١.

(٣١) ينظر: الطراز الأول: ٢٩٧/٢.

(٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠١/٣.
(٣٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٧٥.
(٣٤) المصدر نفسه: ٢٩٧/٨.
(٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣١/١.
(٣٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣١٨.
(٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٩٣.
(٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٨٥/٢، ٤٥/٥، ٧٦/٦، ٢١٣/٨.
(٣٩) المصدر نفسه: ١٤١/٦.
(٣٩) حدود النحو: ٦٥، ضمن: (كتابان في حدود النحو).
(٤٠) الطراز الأول: ١٠٥/٣.

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم مصدر العربية الأوَّل.**

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التَّعريفات، الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: عادل أنور خضر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تنوير الذهان لفهم علم الميزان، عبد الجليل آل جميل، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق (ت ٣٣٩ هـ)، تحقيق: العلامة ابن أبي شنب، ط٢، مطبعة كلنكسيك، باريس، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- حدود النَّحو، جمال الدّين الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢ هـ)، ضمن: كتابان في حدود النَّحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الحدود النَّحوية من النَّشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم، زاهدة عبد الله محمد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة الموصل، ١٤١٥هـ-١٩٩٨م.
- الحدود، ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ)، ضمن: المصطلح الفلسفي عند العرب، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، مكتبة الفكر العربي، بغداد، ١٩٨٥م.

- شرح الحدود النَّحوية، الفاكهي، تحقيق: د. زكهي فهمي الآلوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل، ابن مَعْصُومٍ المدني، علي بن أحمد بن محمد (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التُّراث، مشهد، ١٤٢٧هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل ابن محمَّد العجلونيّ الجراحيّ (ت: ١١٦٢ هـ) ، تحقيق : أحمد القلاش، ط ٤، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربية، ط٢، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الاعراب، أبو القاسم الزمخشري، جار الله محمود بن عمر(ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- منطق المشرقيين، ابن سينا، المكتبة السلفية، القاهرة، د.ت.